

التقرير التقييمي للسلام الأهلي في محافظة جنين

رام الله وجنيف، حزيران ٢٠١٤



DCAF

مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون



محافظة جنين



مركز إعلام حقوق الإنسان
والديمقراطية (شمس)

التقرير التقييمي للسلام الأهلي في محافظة جنين

رام الله وجنيف، حزيران ٢٠١٤



DCAF

مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون



محافظة جنين



مركز إعلام حقوق الإنسان
والديمقراطية (شمس)

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)

يعمل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) على تعزيز مبدأ الحكم الرشيد وإصلاح القطاع الأمني. ويعد المركز أبحاثاً حول أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال، ويشجع على نشر المعايير المرعية على المستويين المحلي والدولي. كما يقدم المركز التوصيات السياسية والاستشارات والمساعدات في هذا المجال للعديد من الدول. ويضمّ شركاء مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) الحكومات، والبرلمانات، ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، إلى جانب المؤسسات الأمنية كالشرطة والقضاء وأجهزة المخابرات وحرس الحدود والجيش. ويعرض الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) المزيد من المعلومات حول هذا المركز وعمله على العنوان التالي:
www.dcaf.ch

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) هو مؤسسة أهلية مستقلة غير حكومية وغير ربحية. تأسس مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) عام ٢٠٠٣، في مدينة رام الله من قبل مجموعة من الأكاديميين والتربويين والمحامين ونشطاء حقوق الإنسان، مقره الرئيسي في محافظة رام الله والبيرة.

يرى المركز أن نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية تستند على الترابط بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واعتمادها المتبادل على بعضها البعض، وعدم قابليتها للتجزئة، وأن حقوق المرأة هي جزء أساسي من حقوق الإنسان، وأن نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان يشكل حقاً من حقوق الإنسان. يؤمن المركز بمبدأ المساواة وعدم التمييز على أساس العرق أو الدين أو اللون أو الجنس بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، مع إيمانه بمبدأ التمييز الإيجابي للفئات المهمشة.

هيئة التحرير

ميرفت عفيف

وفاء عفيف

سناء بدوي

حسن فهيد

بيتر هومل (Peter Homel)

فاطمة اعطيوي

رغولا كوفمان (Regula Kaufmann)

آرنولد ليتهود (Arnold Luethold)

نقولا ماسون (Nicolas Masson)

عمر رحال

جين رايس (Jane Rice)

زولتان فنستل (Zoltan Venczel)

ربيع ياسين

ضياء زغبوي

تصميم الغلاف والإخراج الفني

وائل دويك

الناشر

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

Rue de Chantepoulet 11

Box 1360

1211 Geneva 1

Switzerland

Tel: +41 (22) 741 77 00

Fax: +41 (22) 741 77 05

www.dcaf.ch

رقم الإيداع الدولي (ISBN): ٩٧٨-٩٢-٩٢٢٢-٣٤٣-٤

© جميع الحقوق محفوظة لدى مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، ٢٠١٤.

المحتويات

٥	ملخص تنفيذي
٥	• النتائج الرئيسية
٦	• ملخص توصيات المشاركين
٨	المقدمة
٨	• بيان المشكلة
٨	• آليات الاستجابة
٨	• المنهجية المتبعة لتقييم السلم الأهلي
٩	• سير العملية
٩	• هدف التقرير وهيكلته
١٠	الفصل الأول: التصورات والمخاوف حول السلم الأهلي في جنين
١٠	١-١ ضعف الأمن السياسي
١٠	٢-١ ضعف الأمن الاجتماعي والاقتصادي
١٢	١٣-١ ضعف الأمن في الحياة العامة
١٢	١٣-١ ب ضعف الأمن في الحياة الخاصة
١٤	الفصل الثاني: آليات الأمن والعدالة للرد والاستجابة
١٤	١-٢ ضعف التواصل والتعاون حول آليات تعزيز السلم الأهلي
١٥	٢-٢ الضعف المؤسسي للجهات المزودة للأمن والعدالة
١٦	٣-٢ الردود غير الفعالة للعنف ضد المرأة
١٧	٤-٢ ضعف المساءلة على آليات الصلح العشائري
١٨	٥-٢ الافتقار إلى أنظمة تعليمية تعزز السلم الأهلي
١٩	الفصل الثالث: جمع البيانات وتبادل المعلومات
٢١	الفصل الرابع: توصيات المشاركين
٢٤	خاتمة
٢٥	الملاحق
٢٦	ملحق ١: الاستبانتان المستخدمتان في نقاشات المجموعات البؤرية شبه المنظمة التي عقدت لتقييم السلم الأهلي
٣٠	ملحق ٢: جهات توفير المعلومات والبيانات حول السلم الأهلي في محافظة جنين
٣١	ملحق ٣: الأنشطة التي تمت كجزء من عملية تقييم السلم الأهلي

النتائج الرئيسية

ضعف الأمن: عبر العديد من الأشخاص عن قلقهم حول ضعف الأمن في محافظة جنين، وعزوا ذلك إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة في المحافظة، فالتوغل العسكيري لقوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات وإغلاق الطرق تؤثر وبشكل كبير على أمن المواطنين. إضافة إلى ذلك، فإن التوترات السياسية بين الفصائل الفلسطينية المتنافسة وانتشار السلاح تشكل تهديدا مباشرا لسلامة الأفراد الجسدية. كما يرى المواطنون في جنين أن ضعف الأمن الاقتصادي والبطالة المنتشرة بين الشباب والفقر تفضي إلى الجريمة وانعدام الأمن.

غياب سيادة القانون: إن ضعف الأمن يؤثر على الحياة العامة والخاصة على حد سواء، فهناك العديد من الخلافات حول ملكية الأراضي والممتلكات على الصعيد العام في المدن والقرى والمخيمات. كما أن العنف الأسري يؤثر على النساء بدرجات يصعب تحديدها بسبب المحظورات التي تلف هذه القضية. وأحيانا يتورط الأطفال والشباب في العمالة غير القانونية وتجارة المخدرات والتتمر الإلكتروني.

تحديات مساءلة آليات الصلح العشائري: يرى جزء كبير من المجتمع بأن آليات الصلح العشائري هي إحدى الوسائل المجدية للمماطلات التي تشوب العملية القضائية في المحاكم الفلسطينية، غير أن هذه الوسائل التقليدية لتسوية النزاعات لا يمكن تنبؤها كما أنها غير خاضعة للمساءلة.

ضعف التنسيق ما بين مؤسسات الأمن والعدالة الرسمية وغير الرسمية: إن النظام الحالي يعاني وبشدة من ضعف التنسيق وتبادل المعلومات بين مؤسسات الأمن والعدالة الرسمية وغير الرسمية، مما يؤدي إلى عدم وجود بيانات دقيقة ومعالجة عن الجريمة وضعف الأمن، وهذا من شأنه أن يعيق وبشكل خطير وضع تدابير مدروسة ومحددة لتعزيز السلم الأهلي.

يعرض هذا التقرير النتائج التي توصلت إليها مناقشات المجموعات البؤرية الستة التي يسرها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) ومركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) مع شركاء السلم الأهلي في محافظة جنين، والتي عقدت في الفترة الواقعة بين آذار وأيار ٢٠١٣. وقد تم عرض النتائج الأولية لهذه المناقشات في منتدى عقد في محافظة جنين في شهر حزيران ٢٠١٣ وكذلك في مؤتمر وطني عقد في رام الله في شهر تشرين الثاني ٢٠١٣، مما أتاح الفرصة أمام مركزي جنيف وشمس لجمع المزيد من الملاحظات والتوصيات والتي تم إضافتها إلى هذا التقرير.

وكان الهدف وراء مناقشات المجموعات البؤرية يتمثل باستخلاص تصورات الشركاء الرئيسيين حول الأمن في محافظة جنين، حيث أن العديد من المشاركين في هذه الجلسات هم مسؤولون عن تطبيق الخطة الاستراتيجية للسلم الأهلي، والتي طورها مكتب المحافظ بالتعاون مع مركزي جنيف وشمس خلال العام ٢٠١٢. ويشمل هؤلاء الشركاء ممثلين عن مكتب المحافظ والأجهزة الأمنية، ولجان الصلح العشائري، والمجتمع المدني.

ومن الجدير ذكره أن أياً من مركز جنيف أو مركز شمس لا يهدف من خلال هذا التقرير إلى عرض توصياته المتعلقة بالسلم الأهلي في جنين، بل إن التقرير يسعى إلى تسليط الضوء على القضايا الأساسية المتعلقة بالسلم الأهلي كما حددها الشركاء أنفسهم، وبالتالي فإن ما ذكر في التقرير يعبر عن آراء وتوصيات المشاركين في مناقشات المجموعات البؤرية، وهو لا يعبر عن آراء وتوصيات مركز جنيف أو مركز شمس.

ويأمل كل من مركزي جنيف وشمس بأن يساهم هذا التقرير في تشجيع شركاء السلم الأهلي على دمج نتائج هذا التقرير مع المبادرات الموجودة لمنع الجريمة وتعزيز السلم الأهلي، ومن ذلك خطة السلم الأهلي لمحافظة جنين.

^١ انظر «خطة السلم الأهلي لمحافظة جنين بين الإعداد والتنفيذ»، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، ٢٠١٢.

ملخص توصيات المشاركين

قام المشاركون في مشاورات المجموعات البؤرية التي نظمها مركزي جنيف وشمس برفع بعض التوصيات من أجل تعزيز السلم الأهلي في محافظة جنين. وهذه التوصيات موجهة إلى صانعي القرار الفلسطينيين، ومكتب المحافظ، وأعضاء اللجنة الأمنية، وأعضاء اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي في المحافظة، وغيرها من الجهات الرسمية وغير الرسمية التي توفر الأمن (مؤسسات المجتمع المدني ووجهاء الصلح العشائري). وتشمل هذه التوصيات:

(١) تقوية النظام السياسي:

- إنهاء الاحتلال
- تعزيز ثقافة الحوار والتسامح بين الفصائل السياسية الفلسطينية
- إطلاق برامج توعية موجهة للشباب تهدف إلى الحد من العنف السياسي

(٢) تعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي:

- التصدي للبطالة وخلق فرص عمل للشباب
- تحسين قدرة المواطنين على تسديد قروضهم
- تحسين نظام تسجيل الأراضي والملكية من أجل منع الخلافات حول الملكية
- تعزيز فرص دخل متساوية الأجر للرجال والنساء
- تحسين حقوق المواطنين المعوزين مالياً، كالنساء المطلقات

(٣) تعزيز الأمن في الحياة العامة:

- توفير آليات استجابة مدروسة للمناطق المتضررة من النزاعات والتباين الاقتصادي
- إيجاد أماكن عامة آمنة للعائلات والأطفال من أجل التجمع واللعب
- رفع وعي الأهل حول مصادر انعدام الأمن بالنسبة للأطفال

(٤) تحسين آليات التواصل بين شركاء السلم الأهلي:

- تعميم خطة السلم الأهلي لمحافظة جنين ووضعها موضع التنفيذ
- تفعيل دور اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي في جنين بما يتماشى مع الأهداف المتبنية في خطة السلم الأهلي لمحافظة جنين
- تحسين مشاركة المجتمع المدني والإعلام في صناعة القرارات المتعلقة بالأمن

(٥) تقوية الجهات القانونية التي توفر الأمن والعدالة:

- تفعيل دور المجلس التشريعي الفلسطيني في الإشراف على القطاع الأمني وإصدار التشريعات الناظمة لعمله
- توضيح مسؤوليات الجهات التي توفر الأمن والعدالة والتي تقوم بتطبيق تدابير من شأنها تعزيز السلم الأهلي

(٦) تعزيز آليات استجابة أكثر فعالية لقضايا العنف ضد النساء:

- تبني إصلاح القوانين التي تؤثر سلباً على أمن النساء
- منع مرتكبي العنف ضد النساء من الاستفادة من "الظروف المخففة" بموجب قوانين قديمة

- توظيف أطر اجتماعية ومالية لمساعدة النساء المعنفات
- فتح بيت آمن للنساء المعنفات

(٧) إخضاع آليات الصلح العشائري للمساءلة:

- جعل آليات الصلح العشائري أكثر عرضة للمساءلة من قبل السلطات المدنية، وذلك عن طريق حث وجهاء العشائر على توثيق نتائج عملهم وإبلاغ مكتب المحافظ بها

(٨) تعزيز تعليم مفاهيم السلم الأهلي:

- إثراء المناهج الدراسية الفلسطينية بحيث تشمل مبادئ سيادة القانون والسلم الأهلي

(٩) تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالجريمة وضعف الأمن:

- إنشاء قاعدة بيانات للسلم الأهلي في مكتب المحافظ؛ بهدف مركزية المعلومات ذات الصلة بالجريمة وانعدام الأمن لتكون الأساس الذي تبنى عليه أية خطوة قادمة

شكر

يتقدم كل من مركزي جنيف وشمس بجزيل الشكر لجميع من شارك في عملية نقاشات المجموعات البؤرية للسلم الأهلي، ويخصان بالذكر أعضاء اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي في جنين والذين قاموا بمراجعة هذا التقرير.

كما ويتقدم مركزي جنيف وشمس بشكرهما الجزيل للبروفيسور بيتير هومل من جامعة جريفيث في برسيبان - أستراليا على دعمه العملي والنظري.

إخلاء مسؤولية

إن الآراء والتوصيات الواردة في هذا التقرير تعبر عن رأي المشاركين في المشاورات وجلسات المجموعات البؤرية التي يسرها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) ومركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) في محافظة جنين، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو توصيات أي من مركز جنيف أو مركز شمس.

بيان المشكلة

وقام الشركاء، والذين يضمون ممثلين من مكتب المحافظ، والأجهزة الأمنية، ولجان الصلح العشائري، ومؤسسات المجتمع المدني، بتحديد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى ضعف الأمن والسلم الأهلي في محافظة جنين.

في عام ٢٠١٢ قام مركزي جنيف وشمس بمساعدة شركاء السلم الأهلي في تحليل مخاوف المجتمع فيما يتعلق بالأمن.

ما هي التخوفات الرئيسية المتعلقة بالسلم الأهلي في جنين؟

عدم استقرار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يتمثل بـ: نفسي البطالة بين الشباب، وضعف ثقافة التسامح والاحترام بين المواطنين، والتوترات القائمة بين الأحزاب والفصائل السياسية.

ضعف الأمن في الحيزين العام والخاص، يتمثل بـ: التهديدات التي يفرضها الجنود والمستوطنون الإسرائيليون، والتعرض للجرائم وأعمال الابتزاز والمضايقات والإجرام، والنزاعات القائمة بين الأفراد أو العائلات حول المسائل المتصلة بالعرض والأراضي وملكية العقارات ومسائل الأحوال الشخصية.

قصور آليات الاستجابة، وتتمثل بـ: ضعف الاستراتيجيات العلمية الموجودة التي تستهدف منع الجريمة، وضعف الشراكة الموجودة الناجمة بين الجهات المكلفة بإنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني، وهيمنة أنظمة الإصلاح التقليدية (أو «العشائرية») التي لا تتوافق في عملها مع معايير سيادة القانون، والافتقار إلى شبكات البنية التحتية والمناطق الآمنة (من قبيل مراكز الإيواء المخصصة للنساء اللواتي يقعن ضحية لأعمال العنف)، وضعف استراتيجيات التواصل الموجودة التي تيسر تعزيز السلوك الذي يسهم في الوقاية من ارتكاب هذه الأعمال.

المرجع: « خطة السلم الأهلي لمحافظة جنين بين الإعداد والتنفيذ»، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، ٢٠١٢، ص ٩-١٠.

الجزرية لضعف الأمن. ومن وجهة نظرهم، فإن نتائج هذا التقييم ستسهم في تطوير آليات استجابة مبنية على الأدلة تهدف إلى معالجة مواطن الضعف في السلم الأهلي في جنين.

المنهجية المتبعة لتقييم السلم الأهلي

لإجراء هذا التقييم قام مركزي جنيف وشمس بتبني منهجية عقد مجموعات النقاش البؤرية شبه المنظمة، وهذه المنهجية شجعت النقاش بين المشاركين وأتاحت لهم المجال لعرض قضايا لم يذكرها ميسر النقاش، وبذلك تناولت النقاشات قضايا متنوعة تتعلق بالسلم الأهلي في محافظة جنين.

ضم المشاركون في المجموعات البؤرية ثلاث مجموعات مختلفة من الشركاء:

١. مكتب المحافظ والأجهزة الأمنية.

٢. لجان الصلح العشائري.

٣. المجتمع المدني.

شكلت تخوفات شركاء السلم الأهلي أساسا لتطوير الخطة الاستراتيجية للسلم الأهلي في جنين^٢. وكان من بين التوصيات الأساسية في الخطة اتفاق الشركاء في جنين على ضرورة القيام بتقييم حالة السلم الأهلي في المحافظة^٣. وأقر الشركاء بأن القيام بمثل هذا التقييم سيساعد في بلورة تصوراتهم وإيجاد آليات مبنية على الأدلة تعالج ضعف السلم الأهلي في جنين.

آليات الاستجابة

في شهر شباط من عام ٢٠١٣، وبناء على توصيات «خطة السلم الأهلي لمحافظة جنين»، قام مركزي جنيف وشمس بتقديم مقترح لمحافظ جنين للقيام بتقييم حالة السلم الأهلي في المحافظة.

وقد رحب ممثلون من مكتب المحافظ والأجهزة الأمنية ولجان الصلح العشائري والمجتمع المدني في جنين بهذه المبادرة، متوقعين أن يسهم مثل هذا التقييم في تعميق فهمهم للأسباب

^٢ مرجع سابق.

^٣ مرجع سابق، التوصيات ٤-٢، ص ٢٠.

التقرير التقييمي للسلم الأهلي في محافظة جنين

اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي في جنين هذه النتائج بالتفصيل وقدمتها لمكتب المحافظ. وفي تشرين الثاني ٢٠١٣، تمت مناقشة نتائج هذا التقييم والدروس المستفادة منه في مؤتمر وطني للسلم الأهلي عقد في مدينة رام الله.

هدف التقرير وهيكلته

بناء على النتائج المستخلصة من المجموعات البورية والمعلومات التي قدمتها اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي في جنين، قام مركزي جنيف وشمس بكتابة مسودة هذا التقرير وتهدف إلى ثلاثة أمور:

١. تزويد السلطات الفلسطينية المسؤولة عن تطوير وتطبيق استراتيجيات ترمي إلى منع الجريمة وتعزيز السلم الأهلي على مستوى المحافظة والوطن بمجموعة من التوصيات المفصلة.

٢. توفير معلومات لشركاء السلم الأهلي في جنين المشاركين في تطبيق الأهداف المرسومة في خطة السلم الأهلي في جنين.

٣. مساعدة المواطنين وصانعي القرار الفلسطينيين في تعميق فهمهم للتحديات المرتبطة بمنع الجريمة والسلم الأهلي، مع التركيز على قضايا محددة مثل العنف ضد المرأة.

ينقسم هذا التقرير إلى أربعة أجزاء هي:

الفصل الأول: يعرض تخوفات المجتمع التي خلصت لها عملية التقييم، وهي تتعلق بشكل رئيس بضعف الأمن من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي الحياة العامة والخاصة.

الفصل الثاني: يجمع ملاحظات المشاركين حول آليات الاستجابة الموجودة في المؤسسات التي توفر الأمن والعدالة، وممارساتها.

الفصل الثالث: يسلط الضوء على دور المعلومات وتبادل البيانات في تطوير آليات استجابة فاعلة لتعزيز السلم الأهلي.

الفصل الرابع: يعرض فيه مركزي جنيف وشمس توصيات المشاركين، ومن ثم يوضح الخطوات القادمة في الخاتمة.

تألفت كل مجموعة بورية من ٨ إلى ١٥ مشترك، واستمرت النقاشات بمعدل ساعة إلى ساعة ونصف، وكانت باللغة العربية بوجود ميسر للنقاش وشخص آخر قام بأخذ الملاحظات وتسجيل النقاشات على شريط، والتي تمت كتابتها وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية لاحقاً.

اعتمدت نقاشات المجموعات البورية على استبانتين، وتم مناقشة الاستبانتين بشكل منفصل مع المجموعات الثلاث من الشركاء. وفي معظم الحالات كان المشاركون في نقاشات التقييم العام مختلفين عن المشاركين في التقييم الخاص بالنوع الاجتماعي.

قام مركزي جنيف وشمس بتحليل إجابات المشاركين وتوصياتهم، والتي تم جمعها في هذا التقرير، كما تمت مناقشة التوصيات الواردة مع مكتب المحافظ وشركاء السلم الأهلي قبل نشرها.

سير العملية

في آذار ٢٠١٣ قام مركزي جنيف وشمس بإعداد استبانتين لتقييم السلم الأهلي (انظر ملحق ١). وقد كان الهدف من الاستبانتين الأولى تقييم التصورات العامة حول السلم الأهلي في جنين، في حين هدفت الاستبانتين الثانية بشكل خاص إلى تقييم تصورات السلم الأهلي المتعلق بالنوع الاجتماعي مع التركيز على الآليات المرتبطة بالعنف ضد المرأة. وقد قام خبراء دوليون بمراجعة الاستبانتين قبل عرضهما على مكتب المحافظ للموافقة.

في الفترة الواقعة بين شهر آذار وأيار ٢٠١٣، قام مركزي جنيف وشمس بتيسير ست جلسات لمجموعات نقاش بورية شبه منظمة من أجل تقييم التصورات حول السلم الأهلي في جنين؛ ثلاث مشاورات عامة، وثلاث جلسات خاصة بالنوع الاجتماعي. وفي أيار ٢٠١٣، تمت مناقشة القضايا الرئيسية التي تؤثر على السلم الأهلي خلال جلسة منتدى ضم حوالي ١٠٠ مشترك. وفي حزيران ٢٠١٣، أطلع مركزي جنيف وشمس أعضاء اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي في جنين على النتائج الأولية للتقييم. وفي شهر أيلول سنة ٢٠١٣، راجعت

رؤية من أجل جنين آمنة

في أيلول ٢٠١٣، قام مركزي جنيف وشمس بعرض النتائج الرئيسية لهذا التقرير التقييمي على أعضاء اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي في جنين. وطلب من الأعضاء أن يرضعوا رؤيتهم حول الأمن في جنين، وقد أجمعوا على بيان الرؤية الآتي:

رؤية السلم الأهلي في محافظة جنين

نأمل نحن، مواطني جنين، أن نعيش في بيئة آمنة حيث معدلات البطالة والفقر منخفضة، وحوادث العنف والجريمة محدودة. كما نأمل أن يسهم وجود بيئة آمنة في جنين في تطوير الصناعة والزراعة، وأن تصبح جنين السلة الغذائية لفلسطين ومركزاً صناعياً وتجارياً، وأن ينعم الجميع بالازدهار والاستقرار، وأن يكون مجتمعنا مبنياً على أساس سيادة القانون والسلام الاجتماعي.

^٦ من أجل التقييم الوارد في الفصول ١-٣، قام مركزي جنيف وشمس بتسجيل التفاصيل المتعلقة بالشركاء والمشاركين في المجموعات البورية قدر الإمكان، وأورداها أسفل تصريحات كل منهم. ولكن بعض المعلومات غير متوفرة لبعض التصريحات.

^٤ انظر ملحق ٣: الأنشطة التي تمت كجزء من عملية تقييم السلم الأهلي.

^٥ لمعرفة هيكلية اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي في جنين وأهدافها راجع: «إعداد خطة السلم الأهلي لمحافظة جنين»، مرجع سابق.

الفصل الأول: التصورات والمخاوف حول السلم الأهلي في جنين

السلم الأهلي في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. ورأى المشاركون أن التقسيم الإداري للضفة الغربية إلى ثلاث مناطق وفق اتفاقيات أوسلو يتيح للمجرمين فرصة الإفلات من الاعتقال والملاحقة القضائية من قبل الجهات الفلسطينية التي توفر الأمن والعدالة. وهذا ينطبق على حاملي الأسلحة غير المشروعة ومهربيها على سبيل المثال.

أصبحت مناطق (ب) و(ج)، والتي لا تقع تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة، ملاذاً آمناً للفارين من القانون. فمثلاً، يمكن لأفراد الجماعات الإجرامية والتي تمتلك أسلحة غير مشروعة الفرار إلى أي مكان في مناطق (ج) كي لا تتمكن أجهزة الأمن الفلسطينية من اعتقالهم. وجود السلاح هنا في جنين هو همنا الأساسي.

أحد رجال الإصلاح العشائري

كما أشار المشاركون إلى أن الخلافات الفصائلية المستمرة بين فتح وحماس أثر على السلم الأهلي على مستوى المحافظة. ورأى المشاركون أنه مع غياب الاستقرار السياسي فإن الأفراد والعشائر سيستمرون في تجاهل المصلحة العامة وراء تحقيق أهدافهم الضيقة.

بعض العائلات منقسمة بسبب التوترات السياسية. قد تجد في نفس البيت أفراداً يناصرون فصائل مختلفة، وفي فترة الانتخابات، على سبيل المثال، تزداد المشاكل بين العائلة الواحدة أو بين العائلات.

ممثل/ ممثلة عن المجتمع المدني، قباطية (محافظة جنين)

٢-١ ضعف الأمن الاجتماعي والاقتصادي

رأى المشاركون في جلسات المجموعات البؤرية التي يسرها مركزي جنيف وشمس أن غياب التطور الاجتماعي والاقتصادي يعد مصدراً رئيساً لضعف الأمن. وبالنسبة لصانعي القرار في جنين، فإن الأمن والتطور الاجتماعي والاقتصادي وجهان لعملة واحدة، حيث لا يمكن أن يكون هناك أمن دون وجود تطور اجتماعي واقتصادي، والعكس صحيح.

قام المشاركون في جلسات المجموعات البؤرية التي يسرها مركزي جنيف وشمس بمناقشة تخوفاتهم الرئيسية حول ضعف الأمن في محافظة جنين (الإجابات على السؤال الأول والأسئلة المتعلقة التابعة لها في استبانة تقييم السلم الأهلي بشكل عام واستبانة تقييم السلم الأهلي فيما يخص النوع الاجتماعي، انظر ملحق ١). ومن وجهة نظر المشاركين، فإن جنين تعاني من ضعف في الأمن في النواحي الثلاثة الآتية:

- ضعف الأمن السياسي.
- ضعف الأمن الاجتماعي والاقتصادي.
- ضعف الأمن في الحياة العامة والخاصة.

وفيما يلي ملخص إجابات المشاركين.

١-١ ضعف الأمن السياسي

رأى المشاركون في جلسات المجموعات البؤرية التي يسرها مركزي جنيف وشمس أن الاحتلال الإسرائيلي هو السبب الرئيسي لضعف الأمن في محافظة جنين.

إن الاحتلال العسكري هو أكثر ما يقلقنا، حيث أن عدم القدرة على الوصول إلى مناطق معينة، وإغلاق الطرق بشكل تعسفي، ووجود المستوطنين، وتوغلات الجيش الإسرائيلي كلها مصادر لاستمرار حالة ضعف الأمن.

أحد أعضاء اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي

الاحتلال هو السبب الأول والثاني والثالث لضعف الأمن، وبقية الاعتبارات ثانوية. طالما أن الاحتلال موجود سنشعر بعدم الأمان، وطالما أننا لا نشعر بالأمان فإننا لا نستطيع تحقيق أهدافنا كمجتمع وأفراد.

ممثل/ ممثلة عن المجتمع المدني

وحمل المشاركون الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عن تقسيم المناطق الفلسطينية، وعرقلة عمليات تطبيق القانون، وتفويض

التقرير التقييمي للسلم الأهلي في محافظة جنين

لا يستطيع الأفراد الموازنة بين مصالحهم الخاصة ومصالح عائلاتهم والمصلحة العامة، فيفضل العديد من هؤلاء الأشخاص أو عشائريهم زيادة منافعهم الشخصية بدلا من العمل من أجل الصالح العام.

ممثل عن السلطات التنفيذية

وذكر المشاركون أن الاستغلال غير القانوني للأطفال في سوق العمل من أسوأ تبعات ضعف الأمن الاجتماعي والاقتصادي.

بسبب مستويات الفقر، أصبحت عمالة الأطفال مشكلة حقيقية. بعض الأطفال يتركون مدارسهم ويرسل بعضهم للعمل في إسرائيل بطرق غير قانونية، كما يتم إرسال بعضهم إلى مناطق بعيدة في الضفة الغربية لبيع المخدرات أو للقيام بأنشطة غير قانونية أخرى. هذا الأمر خطير فعلا.

رجل أمن

وجدت دراسة أجريت بإشراف من وزارة الشؤون الاجتماعية سنة ٢٠١٢ أن ٧٠٪ من الأطفال في جنين يعملون عند أصحاب المشاريع الصغيرة. وقد تم أخذ تعهدات من العديد من الآباء الذين يجبرون أطفالهم على العمل.

شرطي

وقد أقر عدد كبير من المشاركين أن النساء غالبا ما يكن ضحايا لانعدام الأمن الاقتصادي في جنين.

غالبا ما يكون للعنف ضد المرأة جذور اقتصادية. وغالبا ما تكون النساء الضحية الأولى للفقر، فقد تحرم المرأة من التعليم بسبب الوضع الاقتصادي للعائلة، وأحيانا لا يستطيع الآباء تحمل تكاليف إرسال بناتهم للجامعات.

ممثلة عن المجتمع المدني

بناء على ما تردنا من شكاوى، فإن هناك ثلاثة أشكال للعنف ضد المرأة لأسباب اقتصادية: (١) حينما يحاول الزوج الاستيلاء على ميراث زوجته، (٢) حينما يحاول الزوج مصادرة أموال زوجته، (٣) حينما يختلف الزوجان حول ميزانية الأسرة.

قاض في المحكمة الشرعية

كيف لنا أن نجذب الشركات والاستثمارات الأجنبية إذا لم يكن هناك سلام وأمان؟ بعض الأشخاص قد يستفيدون من حالة الفوضى على المدى القريب، ولكن على المدى البعيد سيتأثر الجميع من ضعف الأمن. لذلك، فإننا نريد إشراك كافة الفئات لحفظ السلم الأهلي في جنين.

محافظ جنين اللواء طلال دويكات

إلا أن بعض المشاركين انتقدوا السياسات التي تشجعها السلطات الفلسطينية لزيادة الرفاه الاقتصادي. فهم يرون أن بعض هذه السياسات تشكل شرارة لمزيد من الخلافات بين المواطنين وحتى داخل البيت الفلسطيني.

إن السياسات والتسهيلات التي تقدمها السلطات الفلسطينية للمواطنين للحصول على قروض تزيد من خلافاتهم الاجتماعية. فالعامل الاقتصادي هو أحد الأسباب الرئيسة للمشاكل بين الأزواج، فحينما يأخذون قروضا من البنوك فإن الشجارات بينهم تزداد مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الطلاق. يلجأ بعض الأشخاص مضطرين إلى أخذ قروض من البنوك للعيش ضمن مستوى اقتصادي معين للتباهي والتفاخر أمام الآخرين، هذه طبيعة البشر.

أحد رجال الإصلاح العشائري

واعتبر العديد من المشاركين تفشي البطالة، والتفاوت الاقتصادي، وعدم وجود عائدات ثابتة من العوامل التي تزيد احتمالية حدوث الخلافات بين المواطنين الفلسطينيين في جنين.

العديد من الخلافات سببها الفقر والبطالة، حيث يصل الناس إلى أقصى حد للتحمل. تبدأ المشاكل بين أفراد العائلة نفسها ثم بعد ذلك تخرج عن السيطرة.

رجل أمن

لا يوجد فرص عمل للشباب، وغياب فرص التوظيف يخلق المشاكل ويولد العنف داخل الأسر الفلسطينية ومن ثم ينتقل من البيت إلى الشارع.

ممثّل/ ممثلة عن المجتمع المدني، قباطية (محافظة جنين)

كما ونوه المشاركون إلى أن الأوضاع الاقتصادية السيئة قد تؤدي إلى غياب الاهتمام بالمصلحة العامة والتي تعد مكونا مفصليا للسلم الأهلي.

١٣-١ ضعف الأمن في الحياة العامة

اتفق المشاركون في جلسات المجموعات البؤرية التي يسرها مركزي جنيف وشمس أن معظم المسائل المتعلقة بضعف الأمن في الحياة العامة تؤثر على كافة المناطق في محافظة جنين. إلا أنهم ذكروا أن ضعف الأمن يؤثر على المدن والقرى والخيمات بشكل مختلف.

في المدن قد تحدث حالات أكثر من التحرش في الشوارع؛ لأن الناس لا يعرفون بعضهم البعض. أما في القرى، فإنه من النادر حدوث ذلك، لأن الرقابة الاجتماعية أشد. بالتالي، فإن شباب القرى غالبا ما يقتلون المشاكل في شوارع جنين لأن لا أحد يعرفهم في المدينة ولا يوجد هناك أحد من قراهم ليراقبهم.

رجل أمن

واتفق المشاركون على أن الخيمات هي أكثر المناطق تأثرا بضعف الأمن والعنف في الحياة العامة.

تحدث حالات ضعف الأمن في مخيمات جنين أكثر مما تحدث في القرى والمدينة، وهذا له علاقة بالكثافة السكانية العالية في الخيمات.

ممثل عن السلطات التنفيذية

لا يستطيع الشخص النوم في مخيم جنين، فهناك إطلاق مستمر للأعيرة النارية، والفوضى في المخيم أشد منها في مدينة جنين أو قراها.

شرطي

وبشكل عام، يواجه الرجال والنساء أشكالا مختلفة من العنف ولديهم تجارب مختلفة مع ضعف الأمن. وقد ظهر ذلك أيضا في المجتمعات الصغيرة مثل بلدة قباطية جنوب شرق جنين، حيث يتعرض الذكور والإناث إلى أشكال مختلفة من العنف.

يؤثر العنف الجسدي على الفتيان والفتيات بشكل مختلف. فالذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و٢٠ عاما أكثر عرضة للعنف في الشوارع، بينما تكون الإناث أكثر عرضة للعنف الأسري، فالشباب الذكور ينتشرون في الشوارع ويواجهون الواقع الاجتماعي خارج البيت بسرعة، في حين غالبا ما تبقى الإناث في البيت وعليهن التعامل مع الواقع الأسري.

أستاذ، قباطية (محافظة جنين)

١٣-١ ضعف الأمن في الحياة الخاصة

ذكر المشاركون في المجموعات البؤرية ضعف الأمن في الحياة الخاصة كقضية تؤثر على النساء في محافظة جنين، لكنهم لم يذكروه كمشكلة تواجه الرجال، حيث ما زال العنف الأسري على وجه الخصوص يرى بأنه يؤثر على النساء فقط. ولأن هذا النوع من العنف يقتصر على الحياة الخاصة، ولأنه يحظر على المرأة أن تقدم شكوى ضد أقاربها الذكور فإنه نادرا ما يتم الإبلاغ عن حالات العنف الأسري. وهذا ينطبق أيضا على العنف الذي يتعرض له الأولاد والرجال في الحياة الخاصة.

يعد العنف ضد المرأة مشكلة موجودة في جنين، لكن الناس يحاولون إخفاءها، فيشتكون فقط حينما يصلون إلى نقطة اللاعودة. أستطيع أن أجزم أنها ليست ظاهرة منهجية، لكن يوجد حالات، وهذه الحالات في ازدياد. هذه القضية حساسة جدا ويحاول الناس التظاهر بأنها غير موجودة. على الناس في جنين وخاصة النساء أن يتناولوا هذه المشكلة ويتحدثوا عنها.

ممثلة عن السلطات التنفيذية

تحدث معظم حالات العنف ضد المرأة داخل البيت، ومع ذلك، تتجنب العديد من المؤسسات تناول هذه الحالات لأنهم يعتقدون أن ردة فعل الناس ستكون عنيفة إذا ما بدأوا بسؤالهم عن الموضوع.

ممثلة عن المجتمع المدني

لا يتم الإبلاغ عن العنف الأسري لأن أخوة المرأة قد يقتلونها إذا قامت بالإبلاغ عن مثل هذه الحالات.

ممثلة عن المجتمع المدني

هنا في محافظة جنين تصلنا عدة حالات عنف ضد المرأة، ليس لدينا أرقام محددة، ونحن نعلم أن الحالات التي تصلنا لا تعكس المعدل الحقيقي للعنف؛ لأن النساء يفضلن أن لا يتقدمن بشكوى ضد عائلاتهن. وبعض النساء لا يدركن مفهوم العنف ويعتقدن أنه من الطبيعي أن يضربهن أزواجهن ولا يعتبرن ذلك سوء معاملة.

ممثلة عن السلطات التنفيذية

وأخيرا، أشار المشاركون إلى أن للعنف ضد المرأة أشكالا متعددة. وقد سمحت النقاشات التي دارت في المجموعات

البؤرية للمشاركين اقتراح تعريفاتهم الخاصة للعنف وضعف الأمن اللذين يؤثران على النساء في جنين.

هناك عنف حتى وإن لم يكن واضحاً، فتعدد الزوجات، والطلاق، وعوامل أخرى عديدة تؤثر على حياة النساء. هل تحصل النساء بسهولة على تطبيق القانون؟ ماذا عن نفقة المرأة بعد الطلاق؟ علينا رفع سن الزواج لأن معظم المشاكل تحدث في زواج القاصرين. وهناك أمر آخر، في المحاكم الشرعية شهادة المرأة لا تساوي شهادة الرجل.

ممثلة عن السلطات التنفيذية

لا يعتبر مجتمعنا الممارسات ضد المرأة عنفاً، فهم يعتبرون أن العنف يحدث فقط عندما يتغذى جسم المرأة بالكدمات وتنقل إلى المستشفى، والحديث عن هذا الموضوع يعد من المحرمات في مجتمعنا. حالات العنف ضد المرأة أكثر بكثير من حالات العنف ضد الرجل. يميل الرجال إلى تفرغ ضغوطاتهم بزواجهم. ٩٠٪ من العنف يتم إسكاته من المجتمع لأنه من المحظور التحدث عنه.

ممثل عن المجتمع المدني

يمارس المجتمع العنف ضد المرأة حينما يحرمها من التعليم خاصة في المناطق الريفية حيث تحصل الفتيات على تعليم ابتدائي فقط. حتى أن بعض العائلات تتدخل في التخصص الأكاديمي الذي تختاره الفتيات في التوجيهي. وإذا أرادت الفتاة أن تكمل دراستها الجامعية فإنها تستطيع فقط اختيار التخصصات التي ستؤهلها لأن تصبح معلمة، فلا تمتلك الفتاة الحرية لاختيار التخصص الذي ترغبه. وعادة ما يتم إنكار حق المرأة في الميراث.

ممثلة عن المجتمع المدني

الفصل الثاني: آليات الأمن والعدالة للرد والاستجابة

لقد سمعنا عن استراتيجية لتعزيز السلم الأهلي لكننا لم نقرأها، فلم يتم نشرها أو توزيعها. يجب أن تكون خطة السلم الأهلي ملزمة لجميع المواطنين. وإذا كان هناك استراتيجية يجب تعريف الناس بها.

ممثل/ ممثلة عن المجتمع المدني

ويعتقد العديد من المشاركين أن مستوى التعاون والتواصل بين المؤسسات المختلفة المسؤولة عن القضايا الأمنية محدود، وهذا يؤدي بدوره إلى ضعف كفاءتها. ويأمل المشاركون أن تسهم تقوية الشراكات القائمة لتعزيز السلم الأهلي بين الجهات الموفرة للأمن ولجان الصلح العشائري والمجتمع المدني في تعزيز الأمن. وقد رحب المشاركون بإنشاء لجنة توجيهية للسلم الأهلي في جنين كنوع من هذه الشراكات، وهم يأملون أن تلعب اللجنة دورا ملحوظا في المستقبل.

هناك تعاون وتنسيق بين الأجهزة الأمنية ومكتب المحافظ ووجهاء العشائر، إلا أن هذه الشراكة شكلية فقط.

أحد رجال الإصلاح العشائري

هناك تعاون بين العشائر ومكتب المحافظ وأجهزة الأمن والقضاء، لكن تعاونهم مع مؤسسات المجتمع المدني ضعيف.

ممثل/ ممثلة عن المجتمع المدني

كما أشار بعض مزودي الخدمات أنفسهم أنهم لا يتعاونون بشكل منهجي مع غيرهم من مزودي الخدمات، وأن الترابط ما بين الخطط والاستراتيجيات الوطنية لا يكون دائما واضحا بالنسبة لهم:

أحيانا يستقبل مكتب المحافظ حالات لا ندري نحن [مزودي الخدمات الآخرون] بها، ويتم حلها مباشرة هناك.

ممثلة عن السلطات التنفيذية

ناقش المشاركون في جلسات المجموعات البؤرية التي ييسرها مركزي جنيف وشمس نقاط القوة والضعف في آليات الأمن والعدالة للرد والاستجابة على ضعف الأمن وتعزيز السلم الأهلي في محافظة جنين (الأسئلة من ٢-١ إلى ٢-٣ والأسئلة التابعة ذات العلاقة في استبانة تقييم السلم الأهلي بشكل عام واستبانة تقييم السلم الأهلي فيما يخص النوع الاجتماعي، انظر ملحق ١). وقد حدد المشاركون نقاط الضعف الخمسة التالية والتي تؤثر على آليات الأمن والعدالة الموجودة للرد والاستجابة:

- ضعف التواصل والتعاون حول آليات تعزيز السلم الأهلي
- الضعف المؤسساتي للجهات المزودة للأمن والعدالة
- الردود غير الفعالة للعنف ضد المرأة
- ضعف المساءلة على آليات الصلح العشائري
- الافتقار إلى أنظمة تعليمية تعزز السلم الأهلي

وفيما يلي ملخص إجابات المشاركين.

١-٢ ضعف التواصل والتعاون حول آليات تعزيز السلم الأهلي

لم يكن معظم المشاركون في مناقشات المجموعات البؤرية التي ييسرها مركزي جنيف وشمس على علم بوجود خطة استراتيجية ولجنة توجيهية لتعزيز السلم الأهلي في محافظة جنين. وباستثناء أعضاء اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي في جنين، فإن قلة من المشاركين كانت على علم بوجود هذه اللجنة ودورها وأهدافها. وقد انتقد المشاركون غياب التواصل حول هذا الشأن.

لقد سمعت أن هناك استراتيجية لكنني لم أر نسخة منها. في الواقع، إذا كان هناك خطة فإننا لا نستطيع الوصول إليها.

أحد رجال الإصلاح العشائري

٢-٢ الضعف المؤسسي للجهات المزودة للأمن والعدالة

ناقش المشاركون في جلسات المجموعات البؤرية التي يسرها مركزي جنيف وشمس ضعف المؤسسات التي من المفروض أن توفر الأمن والعدالة للمواطنين في محافظة جنين. وقالوا أن غياب سلطة تشريعية مفعلة يمنع تطوير إطار قانوني شامل يتعامل مع قضايا السلم الأهلي. ولا يعتقد المشاركون أن السلطات التنفيذية تتمتع بالاستقلالية والأهلية الكافية التي تمكنها من سد هذه الفجوة.

حتى بضع سنوات مضت، كان المجلس التشريعي الفلسطيني فعالاً، فلماذا لم يتم تعديل القوانين؟ والآن بما أن المجلس التشريعي الفلسطيني معطل، فلماذا لا تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة بصياغة مسودة قانون لمعالجة العنف؟ فبدلاً من استثمار التمويل في مشاريع صغيرة هنا وهناك، عليهم استغلال مواردهم وإعداد مسودة قانون جديدة لمناهضة العنف الأسري.

رجل أمن

كما أظهر العديد من المشاركين قلقهم حول ضعف أجهزة إنفاذ القانون الفلسطينية وعدم كفاءتها، ففي عديد من الحالات، يتجنب المواطنون الفلسطينيون الاتصال بالشرطة عندما يواجهون حالة من ضعف الأمن.

إن درجة تطبيق وتعزيز القانون هو المعيار الذي يجب على أساسه قياس السلم الأهلي الفلسطيني. في الوقت الراهن، تطبيق القانون في أدنى مستوياته.

ممثل عن السلطات التنفيذية

لا تلعب الأجهزة الأمنية والمحافظة أي دور فاعل في حل هذه القضايا، بل يخبرون العائلة أن عليهم حل مشاكلهم في البيت.

ممثل عن المجتمع المدني

غياب مؤسسات إنفاذ القانون الرادعة يؤثر بشكل خطير على السلم الأهلي. فبسبب غياب سيادة القوانين، يميل بعض الأشخاص إلى الانتقام بشكل مباشر أو الانخراط فيما يسمى بـ «خلافات الشرف» لأسباب تتعلق بملكية الأراضي والممتلكات. لا يستطيع أحد التدخل لحل هذه النزاعات والمشاكل بين الناس.

رجل أمن

يتم حل بعض الحالات [المتعلقة بالعنف ضد المرأة] هنا في مكتب المحافظ دون التنسيق مع الشرطة.

ممثلة عن السلطات التنفيذية

لا أحد في المجتمع مقتنع بالاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، كما أنها قد تتعارض مع التقاليد والدين.

ممثلة عن السلطات التنفيذية

وقد ذكر المشاركون أن الشراكات الموجودة بين مزودي الخدمات الرسميين وغير الرسميين ضرورية لمنع ومعالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالسلم الأهلي، وهذا ينطبق بشكل خاص على قضايا العنف ضد المرأة.

قضايا مثل القتل على خلفية الشرف والعنف ضد المرأة تتطلب جهوداً مركزة من كافة مزودي الخدمات كي يتم معالجتها ومنع حدوثها إن أمكن.

ممثلة عن السلطات التنفيذية

بالنسبة للنساء المعنفات، يجب توفير مراكز متخصصة لهن، ويجب أن يحظن بدعم خاص من الحكومة، ولتحقيق ذلك علينا جميعاً العمل معاً: مؤسسات المجتمع المدني والدولة والأجهزة الأمنية.

ممثلة عن المجتمع المدني

أخيراً، أوصى العديد من المشاركين بالتعاون بين كافة شرائح المجتمع لنشر ثقافة السلم الأهلي في محافظة جنين. وهم يأملون أن يتم البدء بتشجيع هذه الثقافة داخل الأسرة النووية أولاً، كي تنتشر وتمتد بعد ذلك إلى المجتمع ككل.

إن العمليات الأمنية التكتيكية مهمة، لكنها غير كافية لتناول قضايا السلم الأهلي ومعالجتها. يحتاج الترويج للسلم الأهلي تعاوناً قوياً بين كافة الأطراف ذات العلاقة. نريد أن يلعب رب العائلة دوراً مهماً في بناء هذه الثقافة، ونريده أن يخبر أطفاله أن الأمان واحترام القانون مهمان.

شرطي

فيما يخص الثقافة، يقول الناس أنه يجب زيادة وعي المرأة حول العنف، لكنني أعتقد أن جهود زيادة الوعي يجب أن تستهدف الرجال والنساء على حد سواء.

ممثلة عن المجتمع المدني

النظام القضائي مليءً بالمشاكل أيضاً، فمثلاً لو اعتدى علي أخي جنسياً فإنه في نفس الوقت هو الوحيد المسموح له برفع شكوى أصالة عن نفسي.

ممثلة عن المجتمع المدني

نوه بعض المشاركون أنه وبالرغم من وجود مستوى معين من التعاون المستمر، إلا أن الشرطة والقضاء ومكتب المحافظ بالأغلب غير قادرة على حل قضايا العنف ضد النساء. كما أن غياب البنى التحتية والموارد والإجراءات العقيمة التي على النساء المعنفات اتباعها لتحقيق العدالة تشكل تحدياً آخرًا بهذا الصدد.

نحن في وحدة حماية الأسرة في الشرطة والمحافظة غير قادرين على حل القضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء، فعندما نحتاج حماية امرأة معنفة فإننا نجوب كافة المحافظة لإيجاد بيت آمن، لكن لا يوجد بيت آمن في جنين.

ممثلة عن الأجهزة الأمنية

حتى وإن وجد بيت آمن أو خط ساخن، ماذا ستكون الخطوة التالية؟ علينا أن نفكر في نظرة المجتمع للنساء اللواتي يذهبن إلى البيوت الآمنة. السؤال الذي يجب أن نسأله هو كيف لي أن أحصل على حقوقي كامرأة وأبقى في المجتمع بعد أن كنت ضحية؟

ممثلة عن المجتمع المدني

نواجه العديد من التحديات، بعضها متعلق بالحماية، مثلاً نحن نحتاج إلى ٢٤ ساعة لإنهاء الإجراءات المتعلقة بأخذ إحدى الضحايا إلى بيت آمن. وأثناء ذلك لا يوجد لدينا مكان نضعها فيه، وأحياناً نضع الضحايا في السجن [لعدم وجود أي بديل آخر] وهذا يعد انتهاكاً لحقوقهن.

ممثلة عن السلطات التنفيذية

واتفق معظم المشاركون على أن النساء اللواتي يتقدمن بشكوى ضد أزواجهن يواجهن خطورة الإيذاء والوصم بالعار. وهذا يعود من وجهة نظرهم إلى نظرة المجتمع السلبية للنساء اللواتي ينقلن ما يعد جزءاً من الحياة الخاصة إلى الحياة العامة بذهابهن إلى الشرطة أو المحكمة.

وقد أثار بعض المشاركين قضية عدم كفاءة الجهاز القضائي. ووضحوا أنه في العديد من الحالات يفضل المواطنون الفلسطينيون حل مشاكلهم بطرقهم الخاصة بدلاً من رفع قضاياهم للمحكمة. ويرى المشاركون في هذا الأمر تهديداً للسلم الأهلي.

القضايا في المحاكم يتم تأجيلها. فعلى سبيل المثال، أعرف قضية تتعلق بسرقة من محافظة جنين يتم تأجيلها منذ سنة ٢٠٠٠.

أحد رجال الإصلاح العشائري

لا يوجد تطبيق عادل للقانون، مما يؤدي إلى ضعف الثقة بالسلطات، لذلك يفضل المواطنون أن يأخذوا القانون بأيديهم لأن المحاكم لا تحقق العدالة.

ممثل عن المجتمع المدني

إن ضعف السلطات التنفيذية وغياب هيكلية فاعلة لتطبيق القانون يسببان ضعف الأمن. ففي أغلب الأحيان، تكون السلطة القضائية عاجزة عن تطبيق سيادة القانون؛ لذلك لا يثق المواطنون في مؤسسات الأمن والعدالة، وهذه مشكلة حقيقية.

ممثل/ ممثلة عن المجتمع المدني، قباطية (محافظة جنين)

٣-٢ الردود غير الفعالة للعنف ضد المرأة

اعتبر العديد من المشاركين أن الجهات التي توفر الأمن والعدالة ضعيفة، خاصة عندما يتعلق الأمر بحماية المرأة من العنف. وذكر العديد من المشاركين أن الإطار القانوني الفلسطيني لحماية المرأة بالاحتياج إلى تعديل^٧.

لا يوجد قانون يحمي المرأة، لا أعرف ما علي فعله إذا تحرش بي مديري في العمل أو إذا ضربني زوجي.

ممثلة عن المجتمع المدني

^٧ تحليل أكثر تفصيلاً، انظر ورقة العمل وأوراق تقدير الموقف التي نشرها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في أيار ٢٠١٢: المرأة الفلسطينية والأمن: تعزيز حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات من خلال التشريعات: النساء الفلسطينيات وقانون الأحوال الشخصية: النساء الفلسطينيات وقانون العقوبات: النساء الفلسطينيات والأمن الاقتصادي: المرأة الفلسطينية والأمن: تحليل قانوني.

التقرير التقييمي للسلم الأهلي في محافظة جنين

وقد أشار العديد من المشاركين إلى حقيقة أن لديهم انطبعا أن النساء المعنفات غالبا لا يمكن أي خيار سوى اللجوء إلى العائلة أو إلى آليات الصلح العشائري لحل قضاياهن المتعلقة بأمنهن وشرف عائلاتهن. وهذا بسبب المحظورات التي تحيط بقضايا العنف ضد النساء وسمعة الجهات القانونية الموفرة للأمن والعدالة وغياب الثقة بها.

الذهاب إلى العشائر أسهل على النساء وعائلاتهن. إذا ذهبت النساء المعنفات إلى الشرطة، فإن هذا سيؤثر سلبا على سمعتهم وسمعة عائلاتهن.

ممثلة عن المجتمع المدني

سمعة مؤسسات المجتمع المدني في مجتمعنا سيئة. إذا لم تستطع المرأة أن تثق بهذه المؤسسات فكيف لها اللجوء إليها لطلب المساعدة؟ إذا واجهت مشكلة فإنني أجا إلى عائلتي، وهم يستطيعون حمايتي بشكل أفضل.

ممثلة عن المجتمع المدني

هذا وعبر أغلب الممثلين عن رجال الإصلاح العشائري الذين شاركوا في نقاشات المجموعات البؤرية التي يسهها مركزي جنيف وشمس عن رغبتهم بالانخراط بشكل أكبر في الإجراءات القضائية، وأن يتم تقدير الخدمات التي يقدمونها.

يجب تعديل القوانين الداعمة للنظام القضائي، فيجب أن ينخرط رجال الإصلاح العشائري بشكل أكبر في القضايا المنظورة أمام المحاكم.

أحد رجال الإصلاح العشائري

في الحقيقة، يوجد هناك تعاون بين القضاة ووجهاء العشائر. فحينما تحدث خلافات، وخاصة في حالات الطلاق، فإن القضاة يتصلون بنا وغالبا ما نتدخل فورا لحل المشكلة.

أحد رجال الإصلاح العشائري، قباطية (محافظة جنين)

يجب توفير مخصصات مالية لرجال الإصلاح العشائري كي يتمكنوا من إتمام مهامهم المتعلقة بحل المشاكل وفض الخلافات بين الناس. ويجب على المحافظة والأجهزة الأمنية دعم لجان العشائر ووجهاء الإصلاح العشائري بشكل أفضل.

أحد رجال الإصلاح العشائري

في إحدى المرات استقبلت امرأة في مركز الشرطة وقد بدأت بضرب رأسها بالحائط. كانت منهاردة نفسيا لأنها لم تتوقع أن تأتي إلى مركز الشرطة في يوم من الأيام. أرادت المغادرة، لكنني أخبرتها أن عائلتها قد تكون تخطط لقتلها إذا ما غادرت مركز الشرطة.

ممثلة عن الأجهزة الأمنية

عندما تشتكي المرأة ضد زوجها، تواجه العديد من المشاكل. فالمجتمع ينظر إليها بشكل مختلف؛ لذلك تفضل معظم النساء حل مثل هذه القضايا ضمن إطار العائلة.

ممثل/ ممثلة عن المجتمع المدني

تعجز المحافظة والأجهزة الأمنية عن حل قضايا العنف ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي، وحتى وإن أحييت هذه القضايا إلى المحكمة فإن العملية طويلة، لكن يفضل الناس أن يحلوا قضاياهم بسرعة.

ممثل/ ممثلة عن المجتمع المدني

٢-٤ ضعف المساءلة على آليات الصلح العشائري

ذكر العديد من المشاركين في مشاورات المجموعات البؤرية التي يسهها مركزي جنيف وشمس أن آليات الصلح العشائري تعد بديلا للجهات الموفرة للأمن والعدالة الضعيفة. غير أنهم أشاروا إلى أن هذه الآليات تفتقر بشكل عام إلى المساءلة.

أنا مع فكرة بناء مجتمع مدني قوي وتعزيز سيادة القانون، وهذا يعني تقليل الحد من تأثير رجال الإصلاح العشائري وتدخلهم في تحقيق العدالة. ومع ذلك، فإن استمرار وجود آليات الإصلاح العشائري يعود أيضا إلى ضعف السلطات الفلسطينية وغياب سيادة القانون. ولهذا يلجأ الناس إلى آليات الإصلاح العشائري أولا، ويلجأون للمحاكم فقط عندما لا يستطيع رجال الإصلاح العشائري حل الخلاف.

ممثل/ ممثلة عن المجتمع المدني، قباطية (محافظة جنين)

إن آليات حل النزاع غير الخاضعة للمساءلة تدعم انتشار المحسوبية والعصبية. من حيث المبدأ، أنا مع سيادة القانون، فيجب أن يطبق القانون على الجميع. ولكن في حالتنا، لا يثق المواطنون بالجهات التنفيذية مما يخلق العديد من المشاكل.

ممثل/ ممثلة عن المجتمع المدني

٢-٥ الافتقار إلى أنظمة تعليمية تعزز السلم الأهلي

أوصى المشاركون في مشاورات المجموعات البؤرية التي يسرها مركزي جنيف وشمس، والذين ضموا ممثلين عن وزارة التربية والتعليم، بأنه وعلى الصعيد العام يجب أن يلعب التعلم دوراً أكبر في تعزيز السلام الاجتماعي والسلم الأهلي. وعبروا عن قلقهم بأن المناهج الدراسية الموجودة غير مطورة بشكل كافٍ وبحاجة إلى تعديل.

إن المعلمين والأفراد المسؤولين عن التعليم يقللون من أهمية مواضيع مثل التربية المدنية والديمقراطية وسيادة القانون. حتى أنه يتم تجاهل مبحث التربية الإسلامية، رغم أن مثل هذه المواد تسهم في نشر ثقافة التسامح في المجتمع.

ممثّل/ ممثلة عن المجتمع المدني

وقد عبر العديد من المشاركين عن أملهم في تحسن الأوضاع في المدارس في جنين من أجل خلق بيئة ملائمة للتعلم. كما أكدوا على أهمية تحسين مكانة المدارس بصفقتها مؤسسات عامة. إضافة إلى ذلك، عبر المشاركون عن قلقهم حيال العنف المنتشر في المدارس والذي يجب كبحه.

لا يحصل الطلبة في جنين على التعليم الذي يستحقونه. فالإضرابات التي حدثت مؤخراً في مدارس جنين هي مؤشر على الانطباع السلبي المتزايد لدى الناس حول المدرسة كمؤسسة عامة. وأدى ذلك إلى ازدياد حالات التسرب، مما أثر على السلم الأهلي، وفجأة ازداد عدد الأطفال في الشوارع بلا عمل.

أحد رجال الإصلاح العشائري

إنّ عنف المعلمين ضد الطلبة منتشر، كما يوجد عنف يمارسه الطلبة ضد معلمهم، وبالتأكيد هناك عنف بين الطلبة أنفسهم. لقد سمعت أن معلماً دخل الصف وضرب أحد الأطفال كي يلقن البقية درساً ويبقوا هادئين.

ممثّل عن السلطات التنفيذية

وأخيراً، أشار المشاركون إلى أن أنواعاً جديدة من العنف، مثل التنمر الإلكتروني على شبكات التواصل الاجتماعي، تؤثر بشكل متزايد على الفتيان والفتيات في المدارس والجامعات.

يؤثر التنمر الإلكتروني بشكل مباشر على السلم الأهلي. فالانتشار السريع لاستخدام الفيسبوك والهواتف النقالة خلق أنواعاً جديدة من التوترات والمشاكل في العلاقات بين الطلاب والطالبات، فأحياناً يتم استخدام هذه الوسائل بطرق غير سليمة.

ممثّل عن المجتمع المدني

قديمًا كانت معظم المشاكل تدور حول شباب من قرية ما يتشاجرون مع شباب من قرية أخرى. لكن اليوم أصبحت المشاكل تدور حول شاب تعرف على فتاة عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، فهم يتحدثون مع بعضهم لبضع الوقت ثم تبدأ المشاكل بالحدوث. مثل هذه الأمور واضحة جداً في الجامعات.

أستاذ جامعي

الفصل الثالث: جمع البيانات ومشاركة المعلومات

تمتلك الشرطة ووزارة الشؤون الاجتماعية إحصائيات حول العنف ضد المرأة مثلا، لكن هذه الإحصائيات غير موحدة، فمن الممكن أن تقوم كلتا الجهتين بمعالجة قضايا مختلفة دون التعاون فيما بينهما. وأحيانا يستقبل مكتب المحافظ حالات لا نعلم عنها في الوزارة، ويتم حل بعضها هناك بشكل مباشر. كما أن الحصول على إحصائيات حول هذه القضية صعب جدا لأن الحالات سرية.

ممثلة عن السلطات التنفيذية

اعتادت الشرطة الفلسطينية نشر إحصائياتها حول الجرائم، لكنها توقفت عن ذلك. ولا نستطيع الوصول في أي حال من الأحوال إلى إحصائياتهم ولا يوجد لدينا السلطة لطلبها.

ممثل/ ممثلة عن المجتمع المدني

تمتلك المحاكم النظامية والمحاكم الشرعية إحصائيات ووثائق، لكنها تبقى سرية.

أحد رجال الإصلاح العشائري

وذكر ممثلون عن وزارة التربية والتعليم أنه يتم جمع الإحصائيات حول العنف في المدارس والجامعات، وبالتالي يكون أي تصرف مبنيا على أساسها.

تقوم التربية بالتعاون مع المدارس في نشر تقرير شهري يحتوي على إحصائيات حول الإصابات وحالات التسرب التي تحدث في المدارس. وبناء على هذه الإحصائيات فإننا نستطيع وضع برامج لحل المشاكل بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

ممثلة عن السلطات التنفيذية

ناقش المشاركون في جلسات المجموعات البؤرية التي يسرها مركزي جنيف وشمس أهمية وفائدة أنظمة جمع المعلومات المتعلقة بالسلم الأهلي في محافظة جنين سواء الموجودة أو التي يمكن تطويرها في المستقبل (سؤال رقم ٢-٤ والأسئلة التابعة ذات الصلة في استبانة تقييم السلم الأهلي بشكل عام واستبانة تقييم السلم الأهلي فيما يخص النوع الاجتماعي، انظر ملحق ١). كما قاموا بتحديد المصادر الرئيسية للبيانات والمعلومات المتوفرة في المحافظة على شكل رسم تخطيطي. (للاطلاع على هذا الرسم التخطيطي، انظر ملحق ٢).

اتفق العديد من المشاركين على أن تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالسلم الأهلي في جنين حاليا يعد غير كاف، فليس هناك أية مؤسسة مركزية مسؤولة عن جمع المعلومات حول الجريمة وضعف الأمن. كما أن التعاون بين الجهات التي تمتلك البيانات شبه معدوم.

وبرأي العديد من المشاركين، فإن العديد من المؤسسات المتخصصة والتي تتابع قضايا السلم الأهلي، مثل منظمات المجتمع المدني والوزارات ومكتب المحافظ، تمتلك في الواقع نظاما خاصا بها لجمع المعلومات حول السلم الأهلي. إلا أنه وفي العديد من الحالات لا يتم مشاركة تلك المعلومات مع الجهات الأخرى. ويبرز غياب التواصل في هذا المجال بشكل خاص بين الجهات الموفرة للأمن والعدالة. ففي حين أنه من غير المتوقع أن تقوم هذه الجهات بمشاركة معلومات خاصة بحالات فردية، لكنه من الممكن تبادل بيانات إجمالية تسمح بصياغة السياسات بطريقة مدروسة، ولكن ذلك نادر الحدوث.

يمكن أن يقوم مكتب المحافظ بمركزة المعلومات حول الجريمة وضعف الأمن، ولكنه لا يقوم بذلك في الوقت الراهن. لا يوجد قاعدة بيانات مركزية للجريمة والسلم الأهلي في مكتب المحافظ أو في أي مكان آخر.

عضو في اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي

ومع ذلك، دعم بعض المشاركين من رجال الإصلاح العشائري فكرة أن تبقى المعلومات المتعلقة باجتماعات الصلح (حل الصراعات تقليدياً) سرية.

على وجهاء العشائر حل المشاكل دون إظهارها للعلن. مهمتنا أن ندفن الأخطاء والتجاوزات التي تحدث في المجتمع، وليس نشرها.

أحد زعماء العشائر

في الختام، أجمع عدد كبير من المشاركين على أنه يصعب جمع المعلومات المتعلقة ببعض المواضيع كالعنف ضد النساء والفتيات، والعنف الأسري، وما يسمى بجرائم «الشرف». وهذا يعود إلى ضعف آليات جمع البيانات، علاوة على تردد الضحايا في تقديم الشكاوى.

لا ننكر أن هناك حالات من العنف ضد المرأة، سواء كان العنف لفظياً أو جسدياً أو جنسياً. ووفق إحصائيات الشرطة، فإن العنف سائد في مجتمعنا، لكن نسبة ضئيلة من الحالات يتم الإبلاغ عنها أو تصل إلى الشرطة.

ممثل عن المجتمع المدني

الإحصائيات المتعلقة بالجرائم ضد المرأة غير موحدة ولا يوجد أي تحرك لتوحيدها.

شرطي

الفصل الرابع: توصيات المشاركين

• إطلاق برامج توعية موجهة للشباب

يجب أن يتم التركيز على المراهقين الذين يتأثرون بالفوضى السياسية والأمنية. إن الشباب هم القادرون على إيجاد السلم الأهلي، ويجب أن يهدف الإعلام وبرامج التوعية إلى تحسين قدرتهم على التعامل مع النزاعات والفوضى.

رجل أمن

(٢) تعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي:

• التصدي للبطالة المنتشرة بين الشباب

يعاني الشباب من مشاكل اقتصادية، لذا علينا توفير فرص عمل لهم، فالمشاكل الاقتصادية تؤثر على تعليم الشباب. إن مثل هذه المشاكل يضعف النظام التعليمي ويخلق حالة من عدم الأمان.

ممثل/ ممثلة عن المجتمع المدني، قباطية (محافظة جنين)

• تحسين قدرة المواطنين على تسديد قروضهم

على المحاكم توفير آليات تساعد المواطنين على تسديد قروضهم والتسهيل عليهم، وعليهم أن يتدخلوا في الخلافات الناجمة عن أسباب مالية.

أحد رجال الإصلاح العشائري

• تحسين نظام تسجيل الأراضي للحد من الخلافات حول الملكية

تولد المشاكل حول ملكية الأراضي توترات وعنف، وعلى السلطات الفلسطينية التدخل بهذا الصدد، كما عليها أن تشجع تسجيل الأراضي. إن عملية التسجيل هذه مكلفة جدا، لذلك يمكن للمنظمات الدولية أن تقدم دعما في هذا المجال.

أحد رجال الإصلاح العشائري

طلب من المجموعات البؤرية التي يسرها مركزي جنيف وشمس وضع توصياتهم حول تعزيز السلم الأهلي في محافظة جنين (الإجابات على السؤال الثالث والأسئلة اللاحقة ذات العلاقة في استبانة تقييم السلم الأهلي بشكل عام واستبانة تقييم السلم الأهلي فيما يخص النوع الاجتماعي، انظر ملحق ١).

وفيما يلي ملخص التوصيات التي اقترحها المشاركون خلال جلسات المجموعات البؤرية التي يسرها مركزي جنيف وشمس. إن هذه التوصيات موجهة إلى صانعي القرار الفلسطينيين، والمؤسسات الأمنية المحلية (مكتب المحافظ والأجهزة الأمنية التابعة له)، وغيرها من الجهات الرسمية وغير الرسمية التي توفر الأمن (مؤسسات المجتمع المدني ورجال الإصلاح العشائري) إضافة إلى المنظمات المحلية والدولية التي تدعم مبادرات السلم الأهلي.

(١) تقوية النظام السياسي:

• إنهاء الاحتلال

يجب إنهاء الاحتلال، ويجب أن لا يكون هناك مناطق لا نستطيع الوصول إليها والتي تعد ملاذا آمنا للمجرمين. نريد من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية أن تصرح بأن الاحتلال يساهم في خلق العنف.

أحد رجال الإصلاح العشائري

• تعزيز ثقافة الحوار والتسامح بين الفصائل السياسية الفلسطينية

نريد أن نشجع ثقافة الحوار والتسامح السياسي بين الفصائل المتنازعة. هناك الكثير لنقوم به لتحقيق وحدتنا الوطنية من جديد. الاستقرار السياسي سيؤدي إلى تحقيق السلم الأهلي في جنين.

عضو في اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي

• تعزيز فرص دخل متساوية للرجال والنساء

حتى الآن، يتقاضى الرجال أجورا أعلى من النساء. هذا العنف الاقتصادي يجب أن ينتهي، فيجب أن تكون الفرص متساوية أمام الرجال والنساء بناء على مؤهلات الشخص. يجب أن تحظى النساء بفرص متساوية لكسب لقمة العيش.

ممثلة عن المجتمع المدني

• حماية حقوق المواطنين المحتاجين، كالنساء المطلقات

هناك حاجة لوجود قوانين صارمة تنظم عمل المحاكم الشرعية لضمان الحقوق المالية للنساء المطلقات.

أحد رجال الإصلاح العشائري

(٣) تعزيز الأمن في الحياة العامة:

• توفير حلول مناسبة للمناطق المتضررة من النزاعات

علينا أن نحدد وبوضوح المناطق التي تحدث فيها النزاعات، سواء في مخيم جنين أو في القرى. يعاني بعض الناس من جدار الفصل العنصري، ويعاني البعض الآخر من مشاكل اقتصادية. علينا أن نرى أين تحدث هذه المشاكل وماذا يمكننا أن نفعل لتحسين الأوضاع.

رجل أمن

• إيجاد أماكن عامة آمنة للعائلات والأطفال

تفتقر العديد من القرى والمدن إلى أماكن استجمام تتجمع فيها العائلات ويلعب فيها الأطفال. نحن بحاجة إلى إنشاء مثل هذه الأماكن، وعندما يتم بناؤها، علينا المحافظة عليها وعدم إهمالها.

عضو في لجنة السلم الأهلي

• بدء الوعي الأمني من تربية الأطفال

يجب إخبار الآباء والأمهات ومن لهم علاقة بتربية الأطفال اجتماعيا أن لا يلجأوا للعنف في تربية أطفالهم. فهذا الأمر يحد من عدد المشاكل، خاصة تلك المتعلقة بالانحراف والعنف بين الأطفال.

أحد رجال الإصلاح العشائري

(٤) تعزيز التواصل بين شركاء السلم الأهلي:

• تعميم خطة محافظة جنين للسلم الأهلي وتطبيقها

يجب تطبيق خطة السلم الأهلي لمحافظة جنين، ويجب مراقبة هذا التطبيق. كما يجب أن يتم إعلام عامة الناس عن هذه الخطة وإشراكهم في إنجاح تطبيقها.

ممثل عن السلطات التنفيذية

• تفعيل دور اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي في جنين

تم تشكيل اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي في جنين بناء على توصيات من المحافظ، وتمثل هذه اللجنة كافة المؤسسات ذات العلاقة والتي تلعب دورا في تعزيز السلم الأهلي. يجب أن تكون اللجنة قادرة على بدء العمل وعلى جمع ومركزة وتبادل المعلومات المتعلقة بالسلم الأهلي في المحافظة.

أحد أعضاء اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي

• تحسين مشاركة المجتمع المدني والإعلام في عمليات صناعة القرارات التي تمس القضايا الأمنية

على منظمات المجتمع المدني العمل معا لمعالجة قضايا السلم الأهلي. هناك العديد من المنظمات في جنين، لكنها لا تتعاون فيما بينها، فهي تنتهج أسلوب زيادة الوعي لا غير.

ممثل عن المجتمع المدني

(٥) تقوية الجهات القانونية المسؤولة عن توفير الأمن والعدالة:

• تفعيل دور المجلس التشريعي الفلسطيني

نحن بحاجة إلى برلمان قادر على مراجعة القوانين القديمة وتعديلها لتتماشى مع الوضع الأمني الحالي.

شرطي

• فتح بيت آمن للنساء المعنفات

نحتاج الدعم لفتح بيت آمن للنساء المعنفات. هذا يعني أيضا أنه سيتوجب على الشرطة القيام بدوريات مستمرة لحماية هذا البيت؛ وذلك لأن أقارب المرأة قد يأتوا ويحاولوا إرجاعها معهم بالقوة.

ممثلة عن الأجهزة الأمنية

(٧) تعزيز المساءلة على آليات الصلح العشائري:

• جعل آليات الصلح العشائري أكثر عرضة للمساءلة أمام السلطات المدنية

يمكن وضع ما تقوم به لجان الصلح العشائري تحت رقابة المحافظ.

أحد رجال الإصلاح العشائري

(٨) إيجاد أنظمة تعليمية تعزز السلم الأهلي:

• إثراء المناهج الدراسية الفلسطينية بحيث تشمل مبادئ سيادة القانون والسلم الأهلي

من الضروري العمل على إثراء المناهج التعليمية في المدارس بإضافة مواضيع جديدة كالتربية المدنية، ويجب تدريب المعلمين على الطرق الملائمة لتدريس المفاهيم المتعلقة بالسلم الأهلي وسيادة القانون كمثل.

ممثل عن المجتمع المدني

(٩) تبادل البيانات والمعلومات حول الجريمة ضعف الأمن:

• إنشاء قاعدة بيانات للسلم الأهلي في مكتب المحافظ

لا يوجد شك بأنه يجب العمل على جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالجريمة وضعف الأمن، والقيام بتبادلها بشكل أفضل. سيكون من الضروري تطوير نظام مركزي في مكتب المحافظ.

عضوة في اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي

يجب أن يكون الهدف وراء جمع البيانات وتشغيل نظام جمع البيانات هو تحليل المعلومات والعمل على حل المشاكل ذات الصلة بناء على أدلة ثابتة.

ممثل / ممثلة عن المجتمع المدني

• توضيح مسؤوليات الجهات التي توفر الأمن والعدالة

يجب أن يكون هناك شعور بالمسؤولية لدى كافة المؤسسات التي تعزز السلم الأهلي، ويجب أن يكون المحافظ الشخص المسؤول عن ذلك؛ لأنه يعد ممثلاً عن الرئيس وهو الذي ينسق عمل الأجهزة الأمنية. يمكن للأجهزة الأمنية أن تنسق مع وجهاء العشائر وتدعمهم. وأخيراً، يجب أن يلعب الجهاز القضائي والمحاكم دوراً في حل قضايا السلم الأهلي، خاصة المحكمة الشرعية.

أحد رجال الإصلاح العشائري

(٦) تعزيز آليات أكثر فعالية للرد والاستجابة على قضايا العنف ضد المرأة:

• إصلاح القوانين التي تؤثر سلباً على أمن المرأة

نحن ننادي بتحديث القوانين التي تتناول أمن المرأة. نريد تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني من أجل سن قوانين تحمي المرأة.

ممثلة عن المجتمع المدني

• منع مرتكبي العنف ضد النساء من الاستفادة من "الظروف المخففة"

مشكلتنا الأساسية تكمن في أننا نطبق قوانين بالية. تحتاج النساء إلى تعديل قانون العقوبات، وهذا يجب أن يضع حداً للظروف المخففة التي تعطي حالياً لمرتكبي ما يسمى بـ «القتل على خلفية الشرف». أعلم العديد من الحالات التي قام فيها أشخاص بقتل إحدى قريباتهم ولجأوا إلى قانون العقوبات للحصول على أحكام مخففة.

ممثلة عن المجتمع المدني

• توفير المساعدة للنساء المعنفات

يجب إنشاء صندوق اجتماعي خاص بالنساء المعنفات لمساعدتهن وللمساعدة المجتمع في التغلب على نقص الموارد اللازمة لتوفير الحماية لهن.

أحد رجال الإصلاح العشائري

ضعف الأمن. وينبغي أن تكون هذه الخطوات والأهداف متوافقة مع الإطار الموجود في خطة السلم الأهلي لمحافظة جنين، والتي قام مكتب المحافظ بإعدادها عام ٢٠١٢ بالتعاون مع مركزي جنيف وشمس.

يأمل مركزي جنيف وشمس بأن يستطيع أعضاء اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي والمعنيين من قبل محافظ جنين استخلاص نتائج عملية من هذا التقرير والقيام بإجراءات مدروسة بناء عليه.

ما يزال مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) ومركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) جاهزين لتقديم الدعم ومساندة الجهود التي تبذل على المستويين المحلي والوطني لتعزيز السلم الأهلي في المحافظات الفلسطينية، بما يتوافق مع المبادئ الديمقراطية ومعايير سيادة القانون.

يمتلك المواطنون في جنين رؤية لتعزيز السلم الأهلي في محافظتهم. وبناء على هذه الرؤية، فإن السلم والأمن سيعززان الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في ظل سيادة القانون.

قام المشاركون في مناقشات المجموعات البؤرية التي يسهها مركزي جنيف وشمس، والتي نظمت في الفترة الواقعة بين شهر آذار وشهر أيار عام ٢٠١٣، بتسليط الضوء على المعوقات الرئيسية أمام تحقيق هذه الرؤية. وتتضمن هذه القضايا الرئيسية ضعف الأمن السياسي والاقتصادي وضعف أمن النساء والرجال في الحياة الخاصة والعامة.

ولعالجة هذه المشاكل، وضع المشاركون في العملية التقييمية التي أشرف عليها مركزي جنيف وشمس عددا من التوصيات للجهات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية المسؤولة عن توفير الأمن. وينبغي أن تشكل هذه التوصيات، والتي وردت في هذا التقرير، أساسا صلبا لأعضاء اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي في جنين للتفكير بخطوات متوسطة وبعيدة الأمد لمواجهة

ما هي أهداف خطة السلم الأهلي في جنين؟

هدف بعيد الأمد (بحلول ٢٠٢٠)

أن يشهد السلم الأهلي في محافظة جنين تحسنا ملحوظا من خلال مبادرات شركاء السلم الأهلي، والتي تهدف إلى حل القضايا الأساسية التي تؤثر على أمن المواطنين، وذلك ضمن إطار يعزز سيادة القانون، وروح التسامح تجاه كافة الأفراد ومعتقداتهم وتقاليدهم، دون اللجوء إلى العنف.

أهداف متوسطة الأمد (بحلول ٢٠١٥)

١. تتوافق التدخلات التي ينفذها الشركاء في منظومة السلم الأهلي مع معايير سيادة القانون ومبادئ السلم الأهلي.
 ٢. توفر التدخلات التي ينفذها الشركاء في منظومة السلم الأهلي الاستجابة التي تسعى للوصول إلى النتائج المتوخاة في معالجة ضعف الأمن والإجرام بموجب الأولويات المحددة.
 ٣. يستند عمل الشركاء في منظومة السلم الأهلي على أدلة كمية ونوعية محكمة تسهم في التعامل مع حالات ضعف الأمن والإجرام، كما يسهم عمل الشركاء في إعداد هذه الأدلة.
 ٤. يعمل شركاء السلم الأهلي على تعزيز السلوك الوقائي في المجتمع وإعداد التقارير في هذا الشأن.
 ٥. يتم تدريس المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالسلم الأهلي وسيادة القانون في المدارس الابتدائية والإعدادية.
- المراجع: "خطة السلم الأهلي لمحافظة جنين بين الإعداد والتنفيذ"، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، ٢٠١٢.

الملحقات

ملحق ١: الاستبانتان المستخدمتان في نقاشات المجموعات البؤرية شبه المنظمة التي عقدت لتقييم السلم الأهلي

ملحق ٢: جهات توفير المعلومات والبيانات حول السلم الأهلي في محافظة جنين

ملحق ٣: الأنشطة التي تمت كجزء من عملية تقييم السلم الأهلي

ملحق ١: الاستبانتان المستخدمتان في نقاشات المجموعات البؤرية شبه المنظمة التي عقدت لتقييم السلم الأهلي

أ. استبانة تقييم السلم الأهلي بشكل عام

١. ما هي القضايا الرئيسية التي تؤثر على أمن المواطنين في المحافظة؟

١-١. ما هي الأشكال الرئيسية لحالات انعدام الأمن التي تؤثر على المواطنين في المحافظة؟ وهل هي شائعة؟

• هل يعد انعدام الأمن/ العنف في المنازل مصدر قلق؟

• هل يعد انعدام الأمن/ العنف في الأماكن العامة مصدر قلق؟

٢-١. من هم الأكثر عرضة للعنف والمتأثرون من انعدام الأمن والسلم الأهلي في المحافظة؟

• هل يعد انعدام الأمن/ العنف في أماكن الاحتجاز ومؤسسات الرعاية أو الملاجئ أو المؤسسات الصحية مصدر قلق؟

• هل يعد انعدام الأمن/ العنف في المخيمات مصدر قلق؟

٣-١. ما هي أشكال العنف ومظاهر اللاأمن المنتشرة في المدينة والقرى التابعة لها؟

٢. ما هي المبادرات الموجودة لمعالجة هذه القضايا؟

١-٢. من هم الشركاء الرئيسيون المسؤولون عن منع حالات انعدام الأمن ومعالجتها؟

٢-٢. هل يوجد حالياً أية مكونات لتخطيط استراتيجي (كسياسات، مسؤوليات محددة، تمويل، برامج، تدريب، ونظم رقابة) تعنى بمعالجة هذه القضايا؟ ما هي؟

• (للمحافظة فقط) ما هي أولويات المحافظة في الحد من حالات انعدام الأمن؟ هل تقوم المحافظة بتطبيق استراتيجية وطنية لمنع الجريمة وانعدام الأمن؟ كيف يتم تمويلها ودعمها؟

• (للمجتمع المدني والعشائر فقط) هل تعلم بما إذا كان لدى المحافظة خطة للسلم الأهلي أم لا؟ ما هو رأيك بهذه الخطة؟

٣-٢. هل هناك تعاون أو شراكات بين المحافظة والأجهزة الأمنية والمجتمع المدني والعشائر؟

٤-٢. هل لديك/ تستخدم البيانات التي يتم تسجيلها في الشرطة حول الجرائم؟

• هل لديك/ تستخدم البيانات التي يتم تسجيلها في الشرطة حول الجرائم؟

• هل لديك بيانات عن حالات العنف الأسري في المحافظة؟

• هل يتم تحليل هذه البيانات أو مشاركتها مع الآخرين أو استخدامها؟ كيف يتم ذلك؟

• ما هو دور كل من الشرطة، الأجهزة الأمنية الأخرى، المحافظة، مؤسسات المجتمع المدني، والعشائر في معالجة القضايا المؤثرة على السلم الأهلي؟

٥-٢. هل هناك أية فجوات أو نقاط ضعف في الإجراءات الحالية المتبعة للحد من حالات انعدام الأمن في المحافظة ومعالجتها؟ ما هي هذه الفجوات أو نقاط الضعف؟

٣. ما هي الخطوات الأخرى المطلوبة؟

١-٣. ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لحل المشاكل الرئيسية التي تواجه السلم الأهلي والتي قمت بتحديدتها من قبل؟ كيف يمكن ترتيبها استناداً إلى الأولوية؟

التقرير التقييمي للسلم الأهلي في محافظة جنين

٣-٢. ما هي توصياتكم لتقوية الشراكات بين المجتمع المدني والعشائر والمحافظة والأجهزة الأمنية بخصوص هذه القضايا؟

٣-٣. كيف يمكن تحسين آلية جمع البيانات حول هذه القضايا؟

٤. **من يجب أن يقود عملية معالجة هذه القضايا؟**

٤-١. من يجب أن يتولى قيادة حل هذه القضايا؟

٤-٢. من هي الأطراف الأخرى التي يجب أن تنخرط في هذه العملية؟

٤-٣. كيف من الممكن القيام بهذه المعالجة على أرض الواقع؟ وما هي الخطوات المتوقعة؟

ب. استبانة تقييم السلم الأهلي مع التركيز على القضايا التي تخص النوع الاجتماعي

١. ما هي أهم القضايا التي تؤثر على أمن النساء والفتيات في المحافظة؟
 - ما هي أهم أشكال العنف ضد المرأة في المحافظة؟ وما مدى تواترها؟
 - هل يحظى العنف ضد النساء والأطفال في المنازل باهتمام كبير؟
 - هل يحظى العنف ضد النساء والأطفال في الأماكن العامة باهتمام كبير؟
 - ما بين النساء والفتيات، ما هي الشريحة المعرضة أكثر لخطر أن تصبح ضحية للعنف؟
 - هل هناك اهتمام بالعنف الممارس ضد النساء والأطفال في مراكز الاحتجاز ومؤسسات الرعاية أو الملاجئ أو المؤسسات الصحية؟
 - هل هناك اهتمام بالعنف الممارس ضد النساء والأطفال في المخيمات؟
 - ما هي الأشكال المختلفة للعنف الممارس ضد النساء والفتيات أو أشكال عدم الشعور بالأمن من قبل النساء والأطفال التي تؤثر على المدينة أو القرية؟
٢. ما هي المبادرات الموجودة حالياً لمعالجة تلك القضايا؟
 - ١-٢. ما هي الجهات الرئيسية المكلفة بالاستجابة للعنف ضد المرأة ويمنع العنف ضد المرأة؟
 - ٢-٢. ما الذي يوجد حالياً من تخطيط استراتيجي لمعالجة عدم الشعور بالأمن والعنف ضد النساء والأطفال (سياسات، مسؤولية وحدة مختصة، التمويل، برامج، تدريب، نظام للرقابة)؟
 - (للمحافظة فقط) ما هي أولويات المحافظة لمنع العنف ضد النساء؟ كيف تطبق المحافظة الخطة الوطنية لمنع العنف ضد النساء؟ إذا كان عند المحافظة استراتيجية لمنع العنف ضد النساء كيف يتم تمويل هذه الاستراتيجية وكيف يتم دعمها؟
 - (للمجتمع المدني فقط) هل تعلمون عن خطة المحافظة الاستراتيجية للسلم الأهلي؟ وما هو رأيكم بها؟
 - ٣-٢. هل هناك شراكة بين المحافظة / الأجهزة الأمنية والمجتمع المدني لمعالجة قضايا السلم الأهلي والنوع الاجتماعي؟
 - ٤-٢. هل استعملت/ي أو هل لديكم/ن بيانات لعدد الجرائم المبلغ عنها للشرطة؟
 - هل استعملت/ي أو لديكم/ن بيانات مفصلة استناداً إلى الجنس حول عدد الجرائم المبلغ عنها لدى الشرطة؟
 - هل لديكم/ن بيانات حول أحداث العنف الأسري في المحافظة؟
 - هل المعلومات محللة ومنشورة ويتم استعمالها؟ كيف؟
 - ما هي أدوار الشرطة/ الأجهزة الأمنية الأخرى/ المحافظة/ مؤسسات المجتمع المدني/ العشائر في الاستجابة لعدم الشعور بالأمن من قبل النساء أو لمنع العنف ضد النساء؟
 - ٥-٢. هل هناك أية ثغرات في منع العنف والاستجابة لعدم الشعور بالأمن ضد النساء في المحافظة؟ وما هي هذه الثغرات؟
٣. ما هي الخطوات الأخرى المطلوبة؟
 - ١-٣. ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لحل أهم القضايا التي تؤثر على أمن النساء والفتيات التي حددتها؟ وكيف يمكن ترتيبها استناداً إلى الأولوية؟
 - ٢-٣. ما الذي توصي به لتقوية الشراكة بين المجتمع المدني والعشائر والمحافظة بخصوص هذه القضايا؟
 - ٣-٣. كيف يمكن تقوية طريقة جمع البيانات حول هذه القضايا؟

٤. من يجب أن يقود عملية معالجة هذه القضايا؟

٤-١. من يجب أن يتولى قيادة حل هذه القضايا؟

٤-٢. من الذين يجب إشراكهم في هذه العملية؟

٤-٣. كيف يجب أن يكون شكل هذه العملية؟

ملحق ٢: جهات توفير المعلومات والبيانات حول السلم الأهلي في محافظة جنين

الجهات الرئيسية الموفرة للأمن	جهات الرقابة التنفيذية	الجهات التشريعية	الجهات القضائية	المجتمع المدني والإعلام
<ul style="list-style-type: none"> الشرطة الفلسطينية جهاز الأمن الوقائي الاستخبارات العامة الاستخبارات العسكرية قوات الأمن الوطني شرطة الجمارك الدفاع المدني 	<ul style="list-style-type: none"> مكتب المحافظ البلديات والمجالس المحلية الوزارات، وتشمل: <ul style="list-style-type: none"> وزارة الداخلية وزارة التربية والتعليم وزارة الشؤون الاجتماعية وزارة الصحة هيئة مكافحة الفساد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان 	<ul style="list-style-type: none"> المجلس التشريعي الفلسطيني 	<ul style="list-style-type: none"> المحاكم المدنية المحاكم الشرعية مجلس القضاء الأعلى النيابة العامة المحاكم العسكرية 	<ul style="list-style-type: none"> الأحزاب السياسية العشائر ولجان الصلح العشائري الجامعات مؤسسات المجتمع المدني والجهات التي تقدم خدمات اجتماعية، مثل: <ul style="list-style-type: none"> جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني المؤسسات النسوية المراكز الصحية: الإغاثة الطبية المستشفيات

ملحق ٣: الأنشطة التي تمت كجزء من عملية تقييم السلم الأهلي

التاريخ	المكان	الجلسة
٢٠١٣/٠٢/٢٦	جنين	اجتماع تحضيرى مع اللواء طلال دويكات، محافظ جنين
٢٠١٣/٠٣/١١	جنين	جلسة مجموعة بؤرية يسرها مركزي جنيف وشمس: السلم الأهلي والتقييم الخاص بالنوع الاجتماعي: وجهة نظر لجان الصلح العشائري في جنين
٢٠١٣/٠٣/١١	جنين	جلسة مجموعة بؤرية يسرها مركزي جنيف وشمس: السلم الأهلي والتقييم الخاص بالنوع الاجتماعي: وجهة نظر المجتمع المدني في جنين
٢٠١٤/٠٣/١٩	جنين	جلسة مجموعة بؤرية يسرها مركزي جنيف وشمس: تقييم السلم الأهلي: وجهة نظر لجان الصلح العشائري في جنين
٢٠١٤/٠٣/١٩	قباطية	جلسة مجموعة بؤرية يسرها مركزي جنيف وشمس: تقييم السلم الأهلي: وجهة نظر المجتمع المدني في جنين
٢٠١٤/٠٣/٢٧	جنين	جلسة مجموعة بؤرية يسرها مركزي جنيف وشمس: تقييم السلم الأهلي: وجهة نظر الأجهزة الأمنية ومكتب المحافظ في جنين
٢٠١٤/٠٣/٢٧	جنين	جلسة مجموعة بؤرية يسرها مركزي جنيف وشمس: السلم الأهلي والتقييم الخاص بالنوع الاجتماعي: وجهة نظر الأجهزة الأمنية ومكتب المحافظ في جنين
٢٠١٣/٠٥/٠٧	جنين	منتدى نظمه مركزي جنيف وشمس حول: السلم الأهلي والنوع الاجتماعي في محافظة جنين
٢٠١٣/٠٦/١٨-١٦	جنين	دورة عقدها مركزي جنيف وشمس لتدريب اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي في جنين حول مبادئ السلم الأهلي ومنع الجريمة
٢٠١٣/٠٩/٠٧	جنين	ورشة عمل نظمها مركزي جنيف وشمس مع أعضاء اللجنة التوجيهية للسلم الأهلي لمراجعة مسودة التقرير التقييمي للسلم الأهلي
٢٠١٣/١١/٢٦	رام الله	مؤتمر وطني حول السلم الأهلي، والذي تم خلاله عرض مخرجات عملية التقييم
٢٠١٤/٠٥/١٨	جنين	ورشة عمل نظمها مركزي جنيف وشمس لمناقشة توصيات التقرير التقييمي للسلم الأهلي، وذلك بمشاركة خبير دولي

